

دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

"دراسة ميدانية على عينة من جمعيات ولاية سطيف"

أ. محمد أمين قيرواني.

جامعة- سطيف 02-

ملخص الدراسة :

نظرا لمدى تزايد وانتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري بين الأطفال والشباب ، ولأن حدث اليوم هو مجرم الغد لابد من الوعي بخطورة الظاهرة والعمل المشترك بين شرائح المجتمع على إيجاد السبل الكفيلة للتقليل من ارتفاعها وخطورتها لذا ظهرت فكرة الدفاع الاجتماعي كأسلوب أو إستراتيجية للوقاية من الوقوع في الانحراف ، ثم العلاج المناسب للمنحرفين وتأهيلهم وإدماجهم من جديد في المجتمع كأفراد أسوياء ، وخاصة قبل الوقوع في الجريمة.

حيث تبرز أهمية العمل الاجتماعي في هذا الحقل "وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف" من خلال بروز مؤسسات ومنظمات اجتماعية تقيم بهم وتعمل من أجل المساهمة في رعايتهم والعناية بأسرهم ، وتقديم الدعم المادي والنفسي والاجتماعي بهدف إعادة إدماجهم من جديد في المحيط الاجتماعي الطبيعي.

لذا تنطلق هذه الدراسة من مقولة مفادها أن العمل الاجتماعي التطوعي مطلب ضروري من أجل علاج ظاهرة الانحراف والتقليل منها .

Abstract

Title of the study: The role of civil society in the protection of marginalized children from deviation.

A field study on a sample of associations at Setif Wilayah

Study summary:

Due to the extent of increasing the spread of the phenomenon of deviation in Algerian society among children and youth, and that the adolescent of today is a criminal of tomorrow, the awareness it is necessary about the seriousness of the phenomenon and joint action between the segments of the society to find ways to reduce its height and gravity.

So emerged the idea of social defense as a tactic or a strategy for the prevention from delinquency, then the appropriate treatment for pervers, their rehabilitation and reintegration into the society as normal individuals, especially before falling into crime.

Here appears the importance of social work in this field, "the integration of pervert children and adolescents" through the emergence of institutions and social organizations that care about them, work in contributing to their well, care for their families, and to provide them with physical, psychological and social support in order to reintegrate them back into normal social environment.

So this study runs from the argument that the social volunteer work is a necessary requirement in order to treat the phenomenon of deviation and minimize it.

ترتبط ظاهرة الانحراف — مثل أية ظاهرة اجتماعية — بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع في لحظة تاريخية معينة، وتعتبر هذه الظاهرة عرضاً اجتماعياً لأسباب اجتماعية واقتصادية أعمق من هذا العرض. ولذلك فإن التصدي لها لا يمكن أن يحقق غايته النهائية إلا إذا قام على أساس نظرة شمولية تحلل وتعالج الظاهرة وأسبابها المجتمعية الجذرية في الوقت نفسه. كما تحتاج مواجهة ظاهرة الانحراف إذا كان الهدف الاستراتيجي هو القضاء عليها، إلى تكاتف جهود القوى الفاعلة سواء على مستوى الدولة بمؤسساتها الرسمية، أو على مستوى المجتمع بشكل عام ومنظمات المجتمع المدني وفي قلبها المنظمات غير الحكومية بشكل خاص.

إن أمن الفرد والمجتمع لا يوهب ولا يمنح، ولكنه يفرض بالحكمة، وحسن التدبير وإقرار النظام، والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية، وكسب القدرة والمهارة على درء الأخطار، والتماسك الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي، ودعم مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بحفظ الأمن والمساهمة في تماسك البناء الاجتماعي.

وتبرز أهمية الوقاية من الانحراف قبل وقوع الفرد فيه، بأنها الركيزة الأساسية في الحفاظ على تماسك البناء الاجتماعي، وأنها وقاية للمجتمع بأكمله من المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي، بخلاف مكافحة الجريمة ومعاقبة المجرمين، فهي تكاد تكون مقتصرة فقط على فئة مرتكبي الجرائم ومخالفي القانون.

إضافة إلى أنه من الواضح — على الأقل حتى الوقت الراهن — أن جهود الوقاية من الانحراف من قبل الأجهزة الأمنية الرسمية مركزة على الجرائم التقليدية “ جرائم الاعتداء على الممتلكات وعلى الأشخاص ” والتي تحتل المساحة الأكبر في الإحصائيات الرسمية للجريمة.

ومما يتطلب اللجوء إلى أساليب إجرائية وقائية تحد من تفاقم الظاهرة وطرح استراتيجيات وقائية فاعلة رغبة في تحقيق الأهداف السامية والغايات النبيلة للوقاية من الانحراف بكل أشكاله. الأمر الذي يتطلب ضرورة أيضاً مشاركة الفرد والمجتمع بكافة مؤسساته ووسائطه وأدواته ووسائله، ومن جميع المستويات، للوقاية من وقوع أبناء المجتمع في الانحراف ولينعم المجتمع والفرد بأمن وأمان، يمكنه من ممارسة حياته الطبيعية وتحقيق طموحاته وآماله باستقرار وسكينة.

ونظراً للأهمية القصوى لدور مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الوقت الراهن والتي أضحت تهم أكثر بشؤون الحياة الاجتماعية الخاصة بالفرد والجماعة، والحفاظ على النسيج الاجتماعي، ومنها الاهتمام بالأطفال ورعاية شؤونهم ومساهمة في التنشئة الاجتماعية لهم وتنمية الجوانب الشخصية والنفسية في الطفل.

يحتاج هؤلاء الأطفال إلى حماية خاصة لاسيما في حالات النزاع المسلح، حيث يتعرض عدد لا يحصى من الأطفال في مختلف أنحاء العالم يومياً إلى مخاطر تعيق نمائهم وتنمية قدراتهم وتشتد معاناتهم بسبب الحروب أو الأزمات وما يصاحبها من أعمال العنف بسبب التمييز والفصل العنصري والعدوان والاحتلال الأجنبي لبلادهم والتشرد والتزوح واضطرابهم للتخلي بشكل قسري عن جذورهم، ونظراً للتحويلات التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة خاصة ازدياد عدد السكان واتساع رقعة المساحات السكانية في الجزائر، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات العولمة، والتحديات الثقافية والاجتماعية داخلياً وخارجياً، استفحلت ظاهرة التهميش والحرمان والانحراف خاصة عند الأطفال وأصبحت الآن جد منتشرة وزادت حدتها عبر أرجاء الوطن و بأعداد وأرقام تزيد يوماً بعد يوم، وهذه الشريحة من المجتمع والتي أصبحت الآن واقعا لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع البشري ولا يستطيع العيش منعزلاً عن الآخرين فهو بحاجة إليهم وهم بحاجة إليه، فهذا الابن غير الشرعي يحتاج منذ ولادته إلى من يرعاه ويكفله ويهتم به إلى أن يشب ويكبر ويندمج في الحياة الاجتماعية ويساهم في بنائها كأى إنسان عادي، والفقراء والأيتام وأطفال الشوارع وأبناء المطلقين وفاقدى النسب والقصر وغيرهم من الفئات المهمشة والمحرومة تحتاج إلى التركيز عليهم ودراسة وضعيتهم في المجتمع الجزائري كونهم عرضة للمخاطر التي توقعهم في الانحراف والجريمة مستقبلاً .

ومما ينبئ بالخطر الكبير الأرقام الإحصائية التي تقدمها المصالح المختصة بمحاربة الجريمة والدراسات العلمية حول ارتفاع وتيرة الإحرام بشكل مخيف ومهيب خاصة عند فئة الأطفال ، وحسب مقال نشر في جريدة "حوادث الخير" تحت عنوان "أكثر من 12 ألف طفل قاصر متورط في سوق الإحرام سنة 2002" أن العدد الإجمالي للأحداث المنحرفين خلال السنوات الثلاث 2002-2001 هو 31737 حدثا منحرفا، وهذا بمعدل 27, 31 % طفلا متورطا يوميا في مختلف الجرائم، وتشير الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، إلى أن 3686 حدثا مرتكب لأعمال العنف و714 طفلا متورط في جرائم تخطيم أملاك الغير، و257 طفل يتعاطى المخدرات والمواد السامة "1

ومما لا شك فيه أن الدراسة هذه تصب حول فئة خاصة من الأطفال المهمشون ويندرج تحت هذا المفهوم عدة أصناف وأنواع منهم الأيتام ، المعاقون ، أطفال الشوارع ، الهاربون من التمدرس... الخ ، وكل هذه الأنواع هي الأكثر عرضة للانحراف ما لم تجد الرعاية والاهتمام من طرف الوسط الاجتماعي المحيط بها.

ومن هنا تبرز مشكلة الظاهرة المراد دراستها حول سبل وطرق وقاية الأطفال وخاصة المهمشون منهم من الوقوع في الانحراف ووقاية المجتمع من الجريمة، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات الهامة في هذا البحث، وعليه فالسؤال الجوهرى لهذه الدراسة جاء على النحو التالي:

— ما الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لوقاية الأطفال المهمشون من الانحراف ؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات هي:

1— هل تؤدي العوامل الاجتماعية والثقافية للأطفال المهمشين إلى الانحراف؟

2— ما هي الأساليب التي تتبعها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الهادفة إلى وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف؟

3 — ماهي البرامج والأنشطة التي تتبعها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الهادفة لوقاية الأطفال المهمشون من الانحراف ؟

4— هل تمتلك مؤسسات المجتمع المدني الكفاءات اللازمة التي تساعد على أداء أدوارهم بفعالية لوقاية الأطفال من الانحراف؟
أولا -قراءة مفهومية للسياق السوسولوجي:

1 — الدور « Role »: يقصد به "مجموعة مترابطة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد ، فالدور يتضح لدى الفرد عند تفاعله داخل جماعته، وذلك بخوضه مجموعة من المعايير تفرضها عليه هذه الأخيرة (الجماعة)، وتحدد له واجباته، وحقوقه من خلال المركز والمكانة التي يشغلها، ومن ثم فإن كل دور مرتبط بالآخر".

2 — المجتمع المدني (Société Civile): يقصد به " هو عبارة عن تنظيم جماعي يقوم على أسس ومبادئ متفق عليها من طرف أعضائه، يتسم باستقلال نسبي يسمح له بمزاولة نشاطاته المسطرة له والمشروعة، ويتجلى في شكل التنظيمات والجمعيات والنقابات والتعاونيات والاتحادات والأندية والرابطات والأحزاب".

3 — مؤسسات المجتمع المدني: وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات الغير حكومية، الاجتماعية والثقافية والسياسية والمهنية التي ينظم إليها الأفراد طوعية مثل: الجمعيات، النقابات، الأحزاب، الاتحادات، المنظمات، الحركات... الخ، ويكون الهدف الأساسي منها هو توسيع دائرة المشاركة الفعلية في كافة أنشطة الحياة، "باعتبارها تنظيمات غير ربحية، تتألف من جماعة من الأفراد لا يقل عددهم عن عشرة تخضع لقواعد قانونية معينة، كما أنها تتكون من هيكل وبناء وموارد مالية، وتضطلع من حملة من الأنشطة الخيرية والإنسانية والخدمات من بيئة، صحة، تعليم، مأوى، وإعادة إدماج فئات مهمشة كالمعاقين والمكفوفين والمنحرفين... الخ.

4 — الوقاية: Prevention: ويعرفها " ريمون" بأنها تتضمن جانبين ،جانب شمولي وجانب محدد "جزئي"، فالأول يقصد به كل أنواع المكافحة ضد الجنوح وهي تعتمد على التدابير الرادعة العقوبة، حيث تهدف العقوبات ليس الردع فقط وإنما الوقاية. أما الجانب الثاني يتضمن اتخاذ كافة الأساليب والتدابير التي تضعها الدولة، ومنظمات المجتمع المدني بهدف التوعية والتقليل من نسب الإحرام .

5 — الوقاية من الانحراف: مجموعة من الإجراءات يتخذها الفرد والمجتمع للمواجهة والمكافحة والعلاج والدفاع ضد السلوكيات المنحرفة على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، تهدف من وراءها وقوعها أو التقليل منها، والعمل على اندماج الأفراد والجماعات في المجتمع .

6 — الانحراف: ويعرف بأنه "السلوك الإنساني غير السوي لأنه لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعية أو بمعنى آخر عدم التوافق أو الصراع" 2
أما الانحراف في قاموس علم الاجتماع هو "ابتعاد عن المألوف في التصرف، و ينتج الابتعاد عن التصرف المألوف صراع بين القيم و المعايير الاجتماعية بين الفرد والفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره". 3 فهو "أي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات و المعايير التي تكون معلومة، ويعترف بها داخل النسق الاجتماعي". 4.

يتضح مما سبق أن الانحراف هو كل "سلوك خارج عن القانون و المعايير الاجتماعية المتعاقد عليها في المجتمع الواحد، و بالتالي يمكن القول أن انحراف الأحداث هو" نمط من السلوك الاجتماعي يرتكبه الأطفال و المراهقون خارج عن القانون و المعايير الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع و تختلف درجة خطورة هذا السلوك حسب القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.
و يعرف الانحراف أيضا بأنه "نتاج للتناقضات والتعارضات التي تظهر في البناء الاجتماعي، أي التعارض بين الأهداف المقررة والوسائل المشروعة، لتحقيق أهداف المجتمع". 5.

- التهميش : يقصد بالتهميش كمفهوم اجرائي يرتبط بالظروف الواقعية للدراسة الراهنة مختلف الأساليب والممارسات القصدية أو غير القصدية التي تمارسه جهة معينة ضد أي فرد أو جماعة يراد من خلالها اعلاء طرف على آخر سواء بالتحقير أو الإذلال أو العزل أو التمييز أو الإقصاء أو سلب للحقوق المشروعة، وجعله يعاني من الحرمان النفسي والاجتماعي والثقافي والمادي على مدار فترات زمنية معينة تقتضيها المصلحة العينية للسلطة التي تمارس هذه الاشكال والأساليب المتعددة ،ضد الاطراف المقصودة أو غيرها التي تعترض تحقيق مصالحهم سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة بقصد أو بدون قصد.

7 — الأطفال المهمشون : يقصد بالأطفال المهمشين في الدراسة الراهنة كل الأطفال الذين يبلغ عمرهم ما بين 08 سنوات و 19 سنة وينتمون إلى جماعات رعاية الأطفال ، ويواجهون في حياتهم اليومية مختلف المشكلات الاجتماعية والأسرية ، ويعانون من اللااستقرار النفسي والاجتماعي والحرمان من الرعاية الأسرية ، وكذلك الأطفال الذين في خطر الوقوع في الانحراف والجريمة ، أو سبق وتعرضوا للانحراف، ونحدد هذه الفئات فيما يلي: الأطفال الأيتام، الفقراء، المعوقون، غير المتدربين، المشردون، النازحون، اللاجئون، الممزقون عائليا، الأطفال غير الشرعيين، المتكفل بهم، الأطفال المستولدون من تخصيب تقني... (أطفال الأنابيب).

8- الفرق بين الهامشية والجنوح:

طُرح بشكل كبير في الحقل المعرفي للعلوم الإنسانية اهتماما بالغا بالانحراف أكثر من الهامشية ، حيث أن المفهوم الأول مطروح منذ القدم أما مفهوم الهامشية يشتركان في بعض الخصائص مثل ضعف الاندماج في المجتمع ،فانه توجد فروقا دقيقة بينهما :فإذا كان كل جانح هامشيا فليس كل هامشي جانحا،والجانح بارتكابه أفعالا مضرّة بالمجتمع فانه يخرج عن حضريته،أما الهامشي فيمكن أن يسلك طريقا يبعدة عن المجتمع دون الإضرار به.

ثانيا / مؤسسات المجتمع المدني الجزائري: بين الواقع والطموح

شهدت السياقات التشريعية تطورات متعددة اختلفت باختلاف المرحلة السياسية التي شهدتها الجزائر، ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية، إلا ما يتعارض مع السيادة والوطنية وفقاً للقانون 60/157 المؤرخ في 31 ديسمبر/كانون الأول 1962. وبناءً عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 يوليو/تموز 1901. حيث عُرِّفت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها "اتفاقية يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر رجاءاً".

أمّا في الأمر 71/79 الصادر بتاريخ 3 ديسمبر/كانون الأول 1971 فقد عرّفت المادة الأولى منه الجمعية بأنها "الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحاً". وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الأيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري. حيث كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية.

أما في المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي الذي شهدته الجزائر بعد إقرار دستور عام 1989 فقد تم إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر/كانون الأول 1990 والذي عرّف الجمعية في أحكام المادة الثانية بكونها "اتفاقية" تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح. كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص. واتساقاً مع ما عرفته الدول العربية من تحول سياسي، فقد عرفت الجزائر حزمة إصلاحية، أهمها قانون الجمعيات، وهو القانون العضوي 6/12 المؤرخ في 15 يناير/كانون الثاني 2012 المتعلق بالجمعيات، وعرّفت المادة الثانية منه الجمعية بكونها تجمع أشخاصاً طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

ومن خلال جملة التعريفات التي أوردها المشرع في مختلف قوانين الجمعيات نلاحظ أن المشرع قد سعى دوماً إلى تقديم تعريف للجمعية يتميزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين.

والملاحظ أن القانون 6/12 الصادر سنة 2012، ومن خلال استقراء التعريف الذي قدمه للجمعية، أن المشرع قد وسّع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والحفاظ على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي.

لقد عرفت الساحة السياسية الجزائرية مؤسسات المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص السياقات التاريخية التي ظهر فيها بشكل تشعباتها السوسولوجية والفكرية، ولم يكن غريباً أن تلقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية أكثر من غيرها هذا المفهوم وتبنى أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، خصوصاً بعد دستور 23 فبراير/شباط 1989 (أول دستور جزائري بعد التعددية السياسية). ويشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات والحقوق في مادته 33 إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الجمعية والحزب وتحديداً المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب؛ حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون.

غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر تأثر بالوضع الأمني الذي عاشته البلاد خلال سنوات الإرهاب، مما جعل أداءها لصيقاً بالأداء الحزبي، بحيث ظهر نشاطها كمرجع صدى للأداء الحزبي الجزائري الهزيل، إذ رغم العدد الضخم الذي يتناسل سنوياً لتعداد الجمعيات إلا أن أداءها ظل مشوباً بعلاقة حذرة. أما علاقة هذه الجمعيات والأحزاب فهي علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار.

ثالثاً/ظاهرة انحراف الأطفال في المجتمع الجزائري:

استفحلت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي ظاهرة الانحراف في، وأصبحت أكثر انتشاراً وتنوعاً في المجتمع، ولم تتمكن الدولة من الحد من انتشارها، وهذا يعود لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وأمنية شهدتها الجزائر، حيث شهدت بداية سنوات 1998 إلى نهاية 2002 عدد الأحداث الموقوفون لارتكاب جنح أو جرائم من 8077 إلى 12645 حدث (طفل) أي بارتفاع 56%

كما تعد ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري من الظواهر الاجتماعية المستجدة المتجددة التي تعرف هي أيضا العديد التحولات من حيث نمط و شكل الصور الانحرافية ، كذلك من حيث تنامي عدد الحالات المسجلة، حيث كانت في بادئ الأمر تتخذ البعض من الصور التي يمكن أن نطلق عليها اسم " البسيطة " كالسرقة، الاعتداء بالضرب، غير أن ما نلمسه هو دخول تصنيفات و صور جديدة تتمثل في تعاطي المخدرات ، القتل ، الاعتداء على الأصول، و غيرها من الصور التي تعكس في البعض من نواحيها تصدع النسق الأسري و الأخلاقي و التي يمكن أن نطلق عليها اسم " الإجرامية " و الأكثر من ذلك هو ارتفاع عدد الأحداث الجانحين من سنة إلى أخرى بشكل يهدد أمن المجتمع .حيث أن الشريحة الأكثر تورطاً في ارتكاب مختلف الجنح و المخالفات سنة 2003 هي (13- 18) سنة (بعدد 92) حدثاً، ثم تليها الفئة العمرية (10-13) سنة بحيث قدرت ب(9720) حدثاً، في حين أنه سجل ما عدده (207) حدثاً ما دون سن العاشرة.

إن أكثر الجنح و المخالفات ارتكاباً من قبل الأحداث لسنة 2003 هي السرقة ، حيث ثبت بشأنها تورط (5509) حدثاً، يليها الضرب و الجرح العمدي بـ (2574) حدثاً ، أما في المرتبة الثالثة نجد تخريب أملاك الغير ب (499) حدثاً ، لتأتي في المرتبة الرابعة جنح الآداب العامة و المساس بالعائلة، حيث تم تسجيل تورط (400) حدثاً، أما المرتبة الخامسة فتتمثلت في تكوين مجموعة أشرار (396) حدثاً، لنجد في المرتبة السادسة تعاطي واستهلاك المخدرات و المواد السامة (194) حدثاً، أما في المرتبة الموالية نجد جنحة الاعتداء على الأصول أين تم تسجيل تورط (62) حدثاً، إلا أن الملفت للانتباه هو تسجيل تورط (23) حدثاً في جرائم القتل العمدي، أضف إليهم (14) حدثاً مارسوا الضرب العمدي على ضحاياهم المؤدي إلى الموت). م م ا ت ق)

لقد خضع هؤلاء الأحداث إلى العديد من المتابعات القضائية التي تتوافق و طبيعة المخالفة أو الجنحة المرتكبة، حيث أنه تم إيداع (1158) حدثاً الحبس الاحتياطي، أما (7476) حدثاً استفادوا من الإفراج المؤقت ، في المقابل تم إيداع (563) حدثاً المراكز المختصة لإعادة التربية المتواجدة على المستوى الوطني ، في حين تم إخلاء سبيل (1659) حدثاً آخرين.

لقد أوضحت العديد من التقارير التي تصدر عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها ، أن أكثر من نصف مليون شاب مدمن على المخدرات في الجزائر، معنى ذلك أنه تم تسجيل ارتفاع في عدد المستهلكين لها، فبعد أن كان سن الاستهلاك قبل سنوات لا يقل عن (25) سنة سجلنا في السنوات الماضية أقل من ذلك، حيث أنه هناك حالات لا يقل سنها 13 سنة خاصة في الأوساط المدرسية ، و في هذا الصدد أفادت دراسة شملت (14) ثانوية بالجزائر العاصمة و استجوبت 450 تلميذاً أن 14% منهم اعترفوا بتعاطيهم المخدرات بانتظام و أن 20% منهم يتعاطاها في المناسبات، كما تجدر الإشارة أن ما يقارب 7.73% تمثل نسبة التسرب المدرسي المسجلة بالنسبة لتلاميذ السنة السادسة ،لتصل 8% بالنسبة لتلاميذ مختلف أقسام التعليم المتوسط ، لتبلغ حدود 23% في نهاية هذا الطور، أي ما يعادل و بصورة كلية 700 ألف حالة سنوياً ، بالإضافة إلى ذلك أحصى الديوان إيقاف 511 مراهقاً يقل عمرهم عن 18 سنة في قضايا المتاجرة و استهلاك المخدرات.

كما كشف تقرير أمني رسمي أن سنة 2013 شهدت ارتفاع نسبي في مستويات تورط الأطفال والقصر في الجرائم والاعتداءات في الجزائر. وأفاد التقرير الذي نشرته المديرية العامة للأمن الوطني بأن 5729 قاصراً، بينهم 244 فتاة تورطوا في أكثر من أربعة آلاف قضية، بين جنح وجرائم واعتداءات منذ شهر يناير الماضي. وقالت رئيسة مكتب حماية الطفولة والمرأة في هيئة الشرطة القضائية، العميد خيرة مسعودان لدى تقديمها التقرير إن "جنوح الأحداث (الأطفال) في الجزائر عرف ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 3% خلال الـ10 أشهر الأولى من السنة الحالية".

وذكر التقرير أن 35% من جرائم الأطفال تتصل بالسرقة، إضافة إلى تكوين جمعيات أشرار، فيما تورط قصر في 363 قضية تتعلق بجرائم المساس بالعائلة والآداب العامة. وكشف نفس التقرير أن 12 قاصراً تورطوا في 12 قضية قتل عمدي، وأربع حالات في جرائم الضرب العمدي المفضي إلى الوفاة. وأشار التقرير إلى أن مصالح الشرطة أوقفت 2281 طفلاً خلال نفس الفترة، تم تسليم 1753 منهم لذويهم، فيما تم تقديم 422 طفلاً لقضاة التحقيق الذين أمروا بوضعهم في مراكز خاصة.

لعل المسألة الإحصائية لعدد الجرائم التي أقرتها المؤسسات الرسمية للدولة كفيلة لإيجاد آليات استعجالية يشترك في تصميمها وتنفيذها الباحثون الجامعيون والمؤسسات الضبطية ورجال القانون ومساعدة مؤسسات المجتمع المدني بكل أشكاله، لوضع مناعة اجتماعية ضد الأمراض التي تهدده وتشكل خطرا على بناءه الاجتماعي.

رابعا/ الوقاية من الجريمة هدف اجتماعي

شهدت البشرية خلال القرن الأخير تطورات هائلة في جميع مناحي الحياة كان مبعثها ومفجرها الثورة الإلكترونية الشاملة في الاتصالات والمواصلات ، الأمر الذي انعكس على كافة الأنشطة الإنسانية ، ولم تكن الجريمة كظاهرة اجتماعية بمنأى عن هذا التطور، بل كان لها نصيب واضح ومؤثر على المجتمع الإنساني بأسره .

ومن هنا تعد الجريمة والانحراف قضية تعنى كل أفراد المجتمع ومؤسساته ، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها ، كما إن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية ، بل أن الأمر يقتضى وجود أساليب أخرى مدعمة وفاعلة ، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية .

وقد أكدت الدراسات العلمية الحديثة، أن فلسفة الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية والمجتمعية تجاه الجريمة، وأن المؤسسات المجتمعية دوراً في غاية الأهمية في التوقي من الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية .8

ولابد أن يعي المجتمع خطورة وضرورة اعتبار الوقاية من الجريمة هدفاً قومياً تركز له الجهود وتنشأ له المنظمات والهيئات الكفيلة بتحقيقه، وأيضاً وضع الخطط التي يتم رسمها لهذا الهدف والتي ينبغي ألا تقل أهمية عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة وأن عدم الوقاية من الجريمة بشكل فعال ومجد يمكن أن يسفر عنه عرقلة وتعثر لجهود التنمية بكافة أشكالها ، وإذا تم التعامل مع منع الجريمة كمشكلة اجتماعية أو كههدف يحقق أغراض عديدة، فإنه يمكن ابتداء وابتكار صور وطرق جديدة لمنع الجريمة، و لا شك أن التكاتف والشاركة المجتمعية للهيئات المحلية والمنظمات السياسية والاجتماعية على مختلف أشكالها في منع وقوع الجريمة يحتل أولوية أولى للمجتمع بهدف إعطاء طابع من الاستنكار الجماعي للجريمة والجرم، وعلى سبيل المثال فإنه إذا روعي عند وضع خطط الإسكان ضرورة إنشاء نواد اجتماعية وملاعب رياضية لخدمة الشباب والأحداث، فإن ذلك من شأنه منح هؤلاء الشباب مجالات متعددة يصرفون فيها طاقاتهم المتعددة، والتي قد تنبذ في طريق الجريمة والانحراف إذا لم تجد الإرشاد الكافي والمنفذ السليم 9 خامسا/ الاندماج الاجتماعي للأطفال المهمشين كآلية للوقاية من الانحراف

عادة ما يرتبط "الاندماج الاجتماعي" كمفهوم بالتحولات الثقافية، لذا نجده من صميم اهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجين، فحينما يُنظر إلى الثقافة أو المجتمع باعتبارها كليات يتم التعرض إلى عمليات اندماج الأجزاء فيها، لذلك نجد له استعمالات واستخدامات مختلفة باختلاف السياق العلمي الذي ورد فيه، وأيضاً باختلاف التوجه الفكري للمشتغلين في الحقل الاجتماعي والنفسي والسياسي.

فالاندماج الاجتماعي يهدف عامة إلى تحقيق قدر من الانسجام الداخلي القائم على التوحد والانصهار، على هذا نحو يترجم الاندماج إلى صيرورة يقع من خلالها تحويل عناصر متنافرة إلى كتلة موحدة على شكل مجموعة متجانسة ذات نظام ووحدة معينة، مما يجعل عناصرها مؤهلة لكي تتداخل فيما بينها فيقع تقبل أفرادها كعناصر شرعيين.

فرغم الأهمية العلمية والعملية البالغة لدراسة الاندماج الاجتماعي إلا أنه لم يأخذ النصيب الكافي من الدراسة والبحث خاصة في المجتمع الجزائري، وجل الدراسات التي أجريت في هذا الإطار نجدها تستعمل مفهوم التكيف الاجتماعي أو التوافق والتفاهم والمشاركة الاجتماعية أو مقابل مفاهيم كالإقصاء والتهميش والعزل الاجتماعي مكان الاندماج الاجتماعي رغم الاختلاف الموجود بينها من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط بالمسائل النفسية للأفراد في مجالات الخدمة الاجتماعية أكثر منها الاجتماعية .

أيضاً نجد قلة من المختصين في علم الاجتماع بصفة عامة تناولوا مسألة الاندماج الاجتماعي بطريقة مباشرة، وفيما يأتي محاولة لجمع ما كتب حول هذا المفهوم من خلال تحديد بعض المفاهيم والتعريفات اللازمة والتي تصب في الدراسة الراهنة، وكذا أهم

الجهود والمحاولات النظرية التي بذلت لفهم هذه الظاهرة أهميتها بالنسبة للأطفال المهمشين والمحرومين من الرعاية الاجتماعية و تقدم بعض العوامل التي تساعد في تحقيق الاندماج الاجتماعي كآلية لإيجاد مختلف الحلول الممكنة للوقاية من ظاهرة الانحراف خاصة في بداية ظهوره للأطفال الذين قد تعرض طريقهم مشكلات أو صعوبات في الاندماج الاجتماعي.

سادسا/ تجربة الجزائر في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف واندماجهم في المجتمع:

يرى الكثير من الخبراء والباحثين الاجتماعيين أن انسحاب الدولة الجزائرية عن الدور الذي كانت تؤديه للمواطن بدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وعدم التفكير على ما يمكن أن ينجم من اضطرابات في المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع. أدى إلى انتشار الفقر والطبقة والانحراف في كل الجزائر في المدن والأرياف يقدر عددهم بـ 10.000.000 بعشرة ملايين فقير ، ونسبي الفقير في ثقافتنا الشعبية " الزوالي " و " القليل " لعدم قدرته على التكفل بحاجياته الضرورية لامتلاكه القليل من السوائل المادية وتعيش عائلات في مجتمعا في فقر مرعب. فالفقر في الجزائر يمس المدينة والريف، بينما انحدرت الطبقة المتوسطة هي الأخرى نحو الفقر، ليتفاقم عدد الفقراء غير القادرين على تلبية حاجياتهم ، فالأسر التي على رأسها امرأة والبطالون وذوي الأجور الزهيدة ، والأجراء الذين يساوي دخلهم أو ينقل على الآخر الوطني الأدنى 6000 دج والمهاجرون الحصريون ضحايا الإرهاب والأشخاص المسنون والمعوقون دون موارد، والعائلات ذات الدخل الضعيف أو عديمة الدخل كما يدرج ضمن هؤلاء الموظفون ذوو المستوى المتوسط أو البسيط العاملون لدى الدولة.10

كما أن الحديث عن أشكال التهميش الاجتماعي التي برزت بقوة في السنوات الأخيرة، كنتيجة موضوعية للخيارات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة، التي تمس مباشرة الكثير من القوى الاجتماعية، وعلى رأسها ما يسمى عادة بالفئات الوسطى دون إهمال المواقف السياسية للفئات الاجتماعية الشعبية الأخرى التي بدأت في التعبير السياسي من خلال الحركات الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني أو الثقافي العرقي، والعنف المرتبط بإنتفاضات جماعية عرفتها الكثير من مدن العالم الثالث، مما كانت له نتائج كبيرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للكثير من الدول التي فقدت أدوارها التقليدية المعروفة بديلا عن المعطيات الأوسع وعلى رأسها المعطى الوطني الذي كانت الاقتصاديات الوطنية والمنظومة الإدارية الموحدة مثلها مثل المنظومة التعليمية أرضية موضوعية له قبل أن تبدأ في التآكل تحت ضربات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة المتنبئة من قبل النخب السياسية الحاكمة.

هذا الوضع الذي يحيلنا مباشرة إلى مسألة الفئات المهمشة للأهمية الخاصة التي تحتلها ضمن مؤسسات المجتمع المدني كقوة تسيير و تأطير وإنتاج فكري وعلمي مما يحولها مباشرة إلى قوة دعم أساسية داخل البناء الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، فالإطار هو الذي يسير المصنع والمركب والأستاذ هو الذي يقوم بالبحث والتدريس المثقف هو الذي ينتج للأمة أطرها الفكرية والجمالية، والقاضي هو الذي يحكم بين الناس حتى من دون عدل... إلخ في حين نجد أن هذه السياسات الاقتصادية قامت بعملية تهميش واسعة لهذه الفئات الأخيرة التي فقدت الكثير من حضورها الاجتماعي الرمزي داخل المجتمع الذي بدأ في التشكيك في كل القيم المرتبطة بهذه الفئات.

لقد ظهرت عدة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بشكل كبير في الجزائر بعد مرحلة التعددية الحزبية ، في مختلف الميادين الاجتماعية ومنها مجال الطفولة والرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة في المجتمع . حيث كان لهذه المؤسسات دور كبير في تقديم الكثير من الخدمات للكثير من الفئات الخاصة في المجتمع، حيث وضعت برنامجها على أرض الواقع رافعة شعارات مختلفة وهدفها الأساسي " خدمة وتنمية المجتمع " والوقوف إلى جانب الفئات التي تشرف عليهم وتحتويهم بالجانب الذي يقدم أكثر وانفع الخدمات فكان لها أيضاً وضع برنامج وقاية الفرد من الانحراف والجريمة. حيث تنقسم موانع الجريمة إلى نوعين (الوسائل العامة والوسائل الخاصة) فالعامة تتناول الحياة الاجتماعية بأسرها وتهدف إلى تطوير المجتمع وتحسين أسباب المعيشة ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والأخلاقي وهيئة أسباب العمل المنتج للجميع مدارس مهنية خاصة، وتأمين حد أدنى للدخل الفردي يمكنه من الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى وسائل ملتوية للحصول على متطلباته اليومية والقضاء على البطالة. أما الوسائل الخاصة فتتناول

بصورة مباشرة وضع الأشخاص المهددين بخطر الانحراف، وأهم المشاريع التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في الجزائر ما يلي:

1. مشروع كفالة اليتيم :

قامت العديد من الجمعيات والمنظمات الإنسانية في الجزائري على مدى ظهور التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات إلى العمل التطوعي الإنساني والخيري ، خاصة رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، والأطفال الأيتام سواء فقد أحد أوليائهم أو كلاهما معا، حيث تعمل هذه الجمعيات والتي غالبا تسمى بجمعيات اليتيم أو كافل اليتيم على رعايته والتكفل الشامل لتلبية احتياجاته المادية والنفسية والتربوية ، وتعمل على اندماجه في المجتمع.

2. مشروع الأسرة المنتجة:

في الغالب ينتج الفقر عن عدم قدرة رب الأسرة، أو أفرادها على العمل والكسب، مما يؤدي إلى انقطاع دخل الأسرة، وبالتالي عدم قدرتها على مواجهة أعباء الحياة ومتطلبات العيش الكريم. أصبحت المرأة جزءا رئيسا من منظومة الدخل الأسري، بل ربما تجاوزت في كثير من الأحيان على الرجل في كسب الأموال. وهذا لا ينطبق على المرأة المتعلمة فحسب، بل ينطبق أيضا على غير المتعلّقات، اللاتي يشقن من أحل تربية الأبناء والإنفاق عليهم في غياب الأب.

شكل مشروع الأسر المنتجة الهدف الرئيس لبعض الجمعيات التنموية التي رأت فيها نواة الدعم الأسري، القائم على الإنتاج والعمل من وجهة، وتقليص وتيرة الأسر الفقيرة والمحرومة والتي تعاني من التهميش والعزل الاجتماعي من جهة ثانية، وبالتالي يكون هذا المشروع عمل وقائي للوقوع في خطر الانحراف والتهميش.

يهدف هذا المشروع إلى تعليم وتدريب أفراد الأسرة «الحرف اليدوية» الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الأسر المنتجة وتزويدهم بالوسائل والمعدات اللازمة للعمل ، وهذا ما ساهم في تطوير قدرات الحرفيين والحرفيات ومساعدتهم على الإنتاج النوعي وإيجاد الدعم والتمويل ومنافذ التوزيع الداعمة للإنتاج. كما يحقق البرنامج عوضا عن أهدافه الاقتصادية والتنموية، هدف الاهتمام بالموثوث الحضاري، وقطاع الحرف والصناعات اليدوية على وجه الخصوص.

3. مشروع الرعاية الطبية والنفسية لضحايا الإرهاب:

لما كان عدد الأطفال الخارجين من سنوات الإرهاب بخسائر جسيمة وبشرية كبيرة ومؤلمة، كان لزاما على الجمعيات الاجتماعية أن تأخذ خطوة تساهم فيها في تخفيف ألم ومعاناة هؤلاء الذين لم يواجهوا اليتيم فحسب، بل تعرضوا لأقصى أنواع الصدمات النفسية ومختلف الآثار المادية والاجتماعية للمتضررين من الأزمة، فجدد مثلا جمعية الطفولة السعيدة بالجزائر العاصمة، كانت من بين الجمعيات التي تسعى للتخفيف من معاناة هؤلاء الصغار من خلال التكفل النفسي بالأطفال المتضررين من العشرية السوداء، بتجنيد العديد من المختصين النفسيين في علاج الصدمات والتعامل معها، وكذا تنظيم عدة أنشطة على غرار التظاهرات الثقافية للأطفال كانشاء مراكز المطالعة والترفيه والتربية المدنية للأطفال، تأطير المتدربين منهم ومتابعتهم عبر كل الأطوار إلى غاية نيلهم شهادة البكالوريا، مستعنيين في ذلك بأساتذة ومستشارين في التربية، إضافة إلى تنظيم قوافل تحسيسية لمكافحة المخدرات عبر العديد من ولايات الوطن . كما تلعب جمعية جزائرينا، دورا كذلك من هذه الناحية لاسيما من خلال تحقيق مشروع “دار الحرية” الذي يتضمن نشاطات توعوية تستهدف الأطفال وأمهاتهم، تتعلق أساساً بحماية حقوقهم ومحاربة العنف ضدهم، وكذا الوقاية من مرض الإيدز وإعادة الدمج الاجتماعي والمهني للصغار الصغار المهمشين.11

4. مشروع إدماج الأطفال المعاقين:

رغم التقصير الكبير الذي تعانيه فئة الطفولة في الجزائر من قبل المسؤولين والمعنيين بتحسين الظروف المعيشية وتطبيق القوانين التي من شأنها النهوض بواقع الطفل، غير أن جمعيات المجتمع المدني تساهم في تغطية هذا الفراغ آخذة على عاتقها مهمة الدفاع عن

حقوق الطفل والنهوض بواقعه من خلال العديد من النشاطات التي تطمح من خلالها إلى رعاية الأطفال، خاصة المهمشين أو الذين يعانون من مشاكل صحية جسدية أو نفسية.

كما تعمل 65 جمعية في الجزائر العاصمة بصفة منتظمة لمساعدة الأطفال المعاقين حركيا وذهنيًا، وكذا المصابين ببعض الأمراض المزمنة، على غرار جمعية الصم والبكم، جمعية المرضى المصابين بصدمة النخاع الشوكي، وكذا جمعية الأمراض الوراثية، وغيرها من الجمعيات التي تعمل على تفادي تهميش هذه الفئة، وتسخير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتوفير المناخ الملائم لتدريسها. فجمعية الرعاية الصحية بولاية الجزائر العاصمة هي أحد النماذج في مجال حماية الطفل المعاق، فهي تعمل على دمجها في مراكز خاصة والتعامل معه من خلال دورات تدريبية خاصة للمربين لإعانتهم على الأداء الفعال مع الأطفال المعاقين ذهنيًا خاصة.

5. مشروع صناع الحياة:

يعرف مشروع صناع الحياة في الجزائر رواجًا كبيرًا في أوساط الجمعيات الخيرية، والمنظمات الإنسانية، بعد الظروف الاجتماعية الصعبة التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء وما خلفتها من آثار سلبية في المجتمع الجزائري، كانتشار الجريمة والانحراف والبطالة والهجرة والفقر والتهميش، برزت العديد من الجمعيات لإعادة الاعتبار للفرد الجزائري والأسرة الجزائرية من خلال حملة من المشاريع الإنسانية والتضامنية مع الفئات التي تعاني من الفقر والتهميش، فمثلا في مدينة سطيف قامت جمعيات خيرية بقافلة “طبية إنسانية تضامنية” بواد البارد، حيث استفاد أكثر من ألف مواطن من سكان بلدية واد البارد النائية والواقعة أقصى شمال ولاية سطيف من قافلة طبية إنسانية، نظمتها يوم الجمعة 01 فيفري 2014 أكثر من 15 جمعية خيرية منضوية تحت لواء تنسيقية الجمعيات الخيرية لولاية سطيف بمشاركة السلطات المحلية للبلدية، التي لقيت إقبالا كبيرا جدا، حيث نمتوسطة حطاطاش إبراهيم، التي احتضنت النشاط، اكتظت بهم منذ الساعات الأولى للقافلة التي كانت مرفوقة بـ 15 طبيبا من مختلف التخصصات منهم أطباء بدرجة بروفيسور، أشرفوا على إجراء فحوصات طبية مجانية لفائدة أكثر من 1000 مواطن منهم (250) فردا استفادوا أيضا من الدواء المجاني من الصيدلية المتنقلة التابعة للقافلة.

كما استفاد 130 طفلا من هدايا متنوعة، إلى جانب توزيع كميات معتبرة من الألبسة لفائدة الأيتام والعائلات الفقيرة والمعوزة، وبالتزامن مع نشاط القافلة الطبية قام نشطاء الجمعيات وموظفي وكالة التنمية الاجتماعية ممثلين في أعضاء “الخلايا الجوارية للتضامن صالح باي وعين الكبيرة” مختلف قرى ومدائر البلدية، أين شاركوا في توزيع قفف تحتوي على إعانات غذائية على بعض العائلات المعوزة ووقفوا على الوضعيات الاجتماعية التي تعيشها هذه العائلات في هذه المنطقة المحرومة جدا، من جهة أخرى حرص منظمو القافلة على إحصاء وضبط قوائم اسمية تتضمن الحالات الاجتماعية الصعبة التي تتطلب متابعة متواصلة من خلال التكفل بإجراء عمليات جراحية وتحاليل طبية مجانية حسب توجيهات الأطباء المختصين، كما تم تخصيص جناح خاص للمتابعات النفسية والاجتماعية من طرف أخصائيين نفسانيين ووسطاء اجتماعيين.

6. مشروع صندوق المطلقات :

أصبح المجتمع الجزائري رقماً قياسيًّا للمطلقات، مما يخولهن لتأسيس جمعية حقوقية خاصة بهن، وبأولادهن وبناتهن بعد أن اتضح استعجال الرجل الجزائري في تهميش بيته بيده، وقدرته على رمي ذريته في أحضان أسرة زوجته، من دون الالتزام تجاههم بمسؤوليات تربوية أو مالية.

وشهدت ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة تناميا رهيبا، خاصة بعد إقرار حق الخلع واستحداث صندوق دعم المطلقات، وهي عوامل كلها شجعت العديد من النساء إلى اختيار طريق الحرية والعيش بمفردهن، خصوصا اللواتي يتمكن مرتبًا محترم. وقد عززت الحكومة الجزائرية من حقوق المرأة، في مشاريع قوانين جديدة، خصصت جزءاً أساسياً منها للنساء المطلقات، في مبادرة تهدف إلى رفع الظلم والتهميش، عن شريحة واسعة من النساء الجزائريات، كما صادق مجلس الوزراء

الجزائري على عدد من مشاريع نصوص القوانين المتعلقة بالطفل والعمل، وترتبط ثلاثة مشاريع قوانين صادق عليها المجلس، بالنساء، أهمها مشروع إنشاء صندوق المرأة المطلقة. و من خلال الإعلان عن تأسيس صندوق وطني للمطلقات، لاقى استحسان معظم الجمعيات النسائية، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وستستفيد من هذا القانون 50 ألف مطلقة، على مستوى البلاد يعاني الكثير منهن من التشرد، بحسب تقرير أرسله المجلس الوطني للأسرة وقضايا المرأة، وساهم في تعجيل استصدار هذا القانون. ويتضمن مشروع القانون، في جانب آخر منه، تعديل قانون العقوبات، من أجل تعزيز مكافحة العنف ضد النساء، ومحاربة العنف والتحرش الجنسي ضد المرأة، وإقرار عقوبات تجرم العنف الممارس ضد الزوجة. كما يدرس المشروع إقرار عقوبات ضد الرجل، الذي يهمل زوجته، بتجريدته من ممتلكاته، كما صادقت الحكومة على مشروع قانون يتضمن إنشاء صندوق النفقة الغذائية، ويهدف الصندوق إلى ملاحقة الأب، أو الزوج السابق، قضائياً، في حال إخلاله بدفع النفقة الغذائية الممنوحة للأطفال، أو المرأة المطلقة، وأوضح المجلس أن الخزينة العمومية تتكفل بأن تحصل من الأب أو الزوج السابق على مبالغ النفقة الغذائية المقدمة من قبل الصندوق المشار إليه أعلاه كما يتم تسليط عقوبات على المخالفين أو الذين يدلون بتصريحات كاذبة.

هذا وقد عرفت نسبة الطلاق في الجزائر ارتفاعاً كبيراً حيث وصلت إلى 65 ألف حالة طلاق نهاية السنة 2013، وأهم أسبابها هي الخيانة الزوجية الراجعة إلى عدم التوافق العاطفي والجنسي بين الزوجين و العامل الرئيسي في الطلاق بين الزوجين، الذين عقدوا القران عن طريق العائلة أو من دون تجربة خاصة بين الشباب وحسب رأي بعض القانونيين.

7. مشروع إعادة إدماج الأحداث المنحرفين:

المشروع هو عملية تعنى بالعمل التنشيطي داخل السجون و خارجها من أجل تحسيس المساجين بفاعليتهم في المجتمع كمواطنين صالحين ونافعين لأنفسهم أولاً ولحيطهم ثانياً. كذلك يعمل المشروع على إعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق اتفاق شراكة وتعاون مع وزارة العدل والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع مؤسسات المجتمع المدني ومن بينها الكشافة الإسلامية الجزائرية. يهدف المشروع إلى المساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي، وكذلك مكافحة الآفات الاجتماعية و مسبباتها، وخدمة و تنمية المجتمع و التضامن.

ويقوم المشروع على منطلقات أساسية تتمثل في التوعية و التحسيس من الآفات الاجتماعية المسببة للجريمة، والمساهمة في التنشيط العلمي و الرياضي و الثقافي داخل السجون وأيضاً مساعدة و متابعة المساجين المفرج عنهم من أجل إعادة إدماجهم. كما تم لإنجاح المشروع في إطاره التنظيمي والقانوني من طرف المؤسسات الدولة وإشراك هيئات المجتمع المدني الفاعلة إلى إبرام اتفاقية تعاون و شراكة في 2003/07/09 خاصة بثلاث جمعيات (جمعية اقرأ لمحور الأمية، جمعية أطباء النفسانيين، جمعية الوعي وتوعية الشباب) في 3 ولايات (خاصة بالأحداث فقط). وإبرام اتفاقية تعاون و شراكة في 29/07/2007 شملت توسيع العمل إلى كل ولايات التراب الوطني تشمل الشباب أقل من 35 سنة و النساء، وإبرام اتفاقية شراكة مع الـ UNDP و UNICEF. وكذلك الكشافة الإسلامية الجزائرية من خلالها تم تنظيم 03 ورشات وطنية لتأهيل وتكوين القادة الكشفيين من أجل التعامل مع المساجين بالتنسيق مع المديرية العامة لإدارة السجون.

حيث قامت هذه الأخيرة بتنظيم خمس مخيمات صيفية على الطريقة الكشفية لحوالي 200 حدث. وتأسيس 08 مراكز تقع خارج السجون يسيرها قادة كشفيين من أجل استقبال ومساعدة و توجيه ومتابعة المساجين بعد الإفراج عنهم وأيضاً المساهمة في إدماج 133 مفرج عنه (أحداث، شباب، نساء) في الحياة الاجتماعية.

تاسعا /الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- مناهج الدراسة: اعتباراً من أن موضوع البحث هو الذي يفرض نوع المنهج و أدواته، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة موضوع " دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف "كون الدراسة تدرج ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بالكشف عن الحقائق الواقعة والمرتبطة بجماعة معينة من الأفراد، وأيضاً المنهج التاريخي بالاستعانة بالتراث النظري

حول هذه الظواهر والعودة إلى السجلات الإحصائية التاريخية من أجل ربط كل ظاهرة ضمن سياقها التاريخي التي ظهرت فيه وتطورت ضمنها، أخذنا بعين الاعتبار الفارق التاريخي "*historicité*" بين المجتمع الجزائري والمجتمعات الغربية المختلفة باختلاف خصوصيات كل مجتمع. وأخيرا المنهج المقارن لإجراء بعض المقارنات بين متغيرات المجموعتين الأطفال المنخرطين في الجمعيات والغير منخرطين، حتى تتمكن من الكشف عن مساهمة الجمعيات في الوقاية من الانحراف.

2- مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في الأطفال المهمشين الذين انخرطوا في الجمعيات ، والأطفال المهمشين الذين لم ينخرطوا في الجمعيات والمنظمات ، و مجتمع مسؤولي الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني ومكونين ومؤطرين متخصصين الذين تم إجراء نقاشات ومحاورات حول موضوع الدراسة.

3- عينة الدراسة: بلغتين الدراسة من الجمعيات 17 جمعية تقيم برعاية شؤون الطفولة من بين 65 جمعية تشمل كل أهداف ووظائف كل منها ، وقد وقع الاختيار على العينة القصدية من الأطفال المهمشين المنخرطين فيها لتوفر إحدى مظاهر التهميش في العينة من كل جمعية و بلغت 126 طفل ، أما الأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات قدر عددهم بـ 63 طفل مهمش تم اختبارهم بطريقة قصدية أيضا، حيث اعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة في شوارع المدينة وأسواقها الشعبية ومحطات النقل ، من خلالها تم اختيار عينة قصدية من الأطفال المهمشين واعتمادهم كعينة محل الدراسة لمقارنتها مع الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات، حيث تحصل الباحث على 63 طفل استجابوا كلهم للدراسة فيما يتعلق بتطبيق أداة جمع البيانات (الاستبيان) ، وتتمثل حالاهم الاجتماعية فيما يلي:

— أطفال الشوارع (المشردون): 18 طفل — المتجولون في شوارع المدينة : 10 طفل — المتسولون : 11 طفل . — البائعون في الأسواق: 13 طفل . — البائعون للحرائد والتبغ: 11 طفل .

المجموع : 63 طفل يتراوح عمرهم (13-18 سنة)

4- الأدوات المستخدمة في البحث: تم الاعتماد في الدراسة على الملاحظة المباشرة لمختلف الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الجمعيات وتسجيل مختلف الأحداث والوقائع ، كما تم إجراء عدة مقابلات مع العديد من المربين ورؤساء الجمعيات حول دورها في وقاية الأطفال من الانحراف، وأخيرا تم تطبيق استمارة موجهة للأطفال المنخرطين في الجمعيات وقياس اتجاههم للأطفال الغير منخرطين في الجمعيات.

عاشرا/نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة

قبل البدء في مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها، لابد من مناقشة نتائج الدراسة المستخلصة من البيانات الشخصية أولا.

1- النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية للأطفال المهمشين:

*أتضح أن جميع أفراد المجتمع من الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات في مرحلة العمرية (08 — 19 سنة)، وينحصر مستوى تعليمهم بين المتوسط والثانوي و الابتدائي ، كما تبين أن أكثر من نصف المبحوثين يقيمون في المناطق الحضرية أكثر من ثلث أرباع ينحدرون من مناطق شبه حضرية وأقل من ثلث أرباع ينحدرون من المناطق الريفية. أما الأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات معظمهم في المرحلة العمرية (13-19) ومستواهم التعليمي بين الابتدائي والمتوسط، كما أن جلهم ينحدرون من أحياء المدينة (سطيف).

* كما تبين أن نصف من الأطفال المهمشين بالتقريب مدة انخراطهم في الجمعية لمدة زمنية تتراوح ما بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وثلث أرباع منهم أكثر من ثلاث سنوات انخرط في الجمعية وتقريب ثلث أرباع أقل من سنة في الجمعية ، وتبين أن أكثر من ثلثي أرباع من الأطفال المهمشين يرجع إلى توجيه الأصدقاء لهم للانخراط والانضمام في الجمعيات والبض الآخر إلى الوالدين أو بمفردهم.

* وتبين أيضا أن أكثر من ثلث أرباع من الأطفال الذين ليس لديهم إخوة آخرين منخرطين في الجمعيات التي ينشطون فيها بينما أقل من ثلث أرباع لهم إخوة منخرطون في الجمعيات.

* اتضح أيضا حيث نجد أن أكثر من ثلاث أرباع من الأطفال يقيمون مع أسرهم الأصلية، وأقل من ثلث أرباع يقومون مع أصدقائهم وأقاربهم وفي الشارع.

* اتضح كذلك أن الأطفال المهمشين المنخرطين بالجمعية بالتقريب ثلثي أرباع يقضون جل أوقاتهم في الجمعية، والبعض الآخر منهم يقضونه في المنزل والبعض الآخر في الشارع والقليل منهم مع أصدقائهم.

* تبين أيضا أن الأطفال المهمشين عندما تواجههم مشكلة معينة اختلافا في طرق حلها، فالبعض منهم يعتمد على نفسه والبعض الآخر يلجأ للجمعية ومنهم من يلجأ إلى الأسرة ومنهم من يلجأ إلى أصدقائه والقليل فقط يلجأ إلى الشرطة.

نتائج الدراسة وفق فرضيات الدراسة :

2- الفرضية الفرعية الأولى : مفادها تساهم الظروف الاجتماعية والثقافية للأطفال المهمشين في الانحراف.

2-1 أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالوضع الأسري للأطفال المهمشين ما يلي :

- ◀ أن نسبة عالية منهم يقرون بأن والديهم على قيد الحياة ونسبة قليلة جدا فقدوا والديهم.
- ◀ تبين أن مدة حرمان الأطفال المنخرطين بالجمعية من والديهم تراوحت ما بين (06 أشهر وأكثر من 05 سنوات) بنسب متقاربة نوعا ما.
- ◀ كما تبين أن المستوى التعليمي للوالدين متباين ما بين المستوى الابتدائي حيث يرتفع بنسبة عالية عند الأولياء الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وينخفض تدريجيا من الابتدائي خاصة عند النساء ثم المتوسط والثانوي ونسبة ضئيلة الجامعي).
- ◀ تبين أيضا أن بالتقريب ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين لديهم إحساس بالحسب اتجاه أسرهم، وأكثر من ثلث أرباع لهم إحساس بالكراهية.
- ◀ تبين أن أكثر من نصف الأطفال المهمشين يعيشون رفقة أولياءهم وأقل من نصف الأطفال المهمشين لا يعيشون حالة أسرية عادية بسبب غياب أحد الوالدين خاصة لوفاة الوالدين معا أو أحدهما، أو بسبب حالات الطلاق أو بسبب سجن أحد الوالدين أو كلاهما .
- ◀ تبين أن أكثر من ثلاث أرباع من الأولياء لم يقوموا بإعادة الزواج مرة ثانية رغم الانشقاق والتفكك الذي حصل داخل الأسرة سواء كان طلاق أو موت أحد من الزوجين بينما البعض منهم من أعاد الزواج مرة ثانية خاصة بدرجة مرتفعة عند الرجال وأعادوا بناء أسرة جديدة .
- ◀ تبين أن العلاقة التي تربط الطفل بزوجة أبيه في حالة إعادة الزواج، علاقتهم متوترة مع زوجات أبيهم وذلك بالتقريب ثلاث أرباع منهم، وثلث أرباع تقريبا علاقتهم بزوجة أبيهم عادية خالية من المشاكل ، والبعض القليل منهم جيدة .
- ◀ تبين أن ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين حدثت لهم شجارات وخصومات مع زوجة أبيهم، وبالتقريب ثلث أرباع لا يتعرضون لأي مشاكل من طرف زوجات آبائهم. كما تبين حول أسباب حدوث هذه المشاحنات فكانت متعددة بدرجات متقاربة تتمثل في حرمانهم من أحد المصروف اليومي، ومضايقتهم لأخوتهم في المنزل، وعدم مراجعتهم لدروسهم والقيام بواجباتهم الدراسية في المنزل.
- ◀ تبين أيضا المواقف التي يتخذها الآباء بعد حدوث الشجار بين الطفل وزوجة أبيه ، حيث تبين المواقف التي يبدونها الأب بين السب والشتم واللامبالاة والضرب حيث جاءت متقاربة إلى حد ما رغم، وعادة تكون بالسب والشتم في المرتبة الأولى، ثم يليها تصرف اللامبالاة ثانيا، ثم الضرب ثالثا من طرف آبائهم والبعض منهم تعرضوا للتهديد بالطرد من المنزل والحرمان من المصروف أخيرا.

- ◀ كما أكد بالتقريب ثلثي أرباع من الأطفال المهمشين علاقتهم متوترة بينهم وبين أزواج أمهم التي أعادت الزواج مرة أخرى، وثلث أرباع منهم يرون أن علاقتهم عادية ومنهم من يرى أنها جيدة.
- ◀ تبين أكثر من نصف الأطفال المهمشين يتشاجرون مع أزواج أمهم و أقل من ثلثي أرباع الأطفال المهمشين لا يحدث ذلك معهم، أما أسباب الشجار مختلفة ولعل أهم سبب في حدوثها هو عدم منع الطفل حقه في المصروف في المرتبة الأولى، ومضايقة أخوته الآخرين ثانياً وعدم مراجعتهم للدروس أخيراً.
- ◀ تبين أن بالتقريب ثلثي أرباع من الأطفال المهمشين يؤكدون غياب الحوار في الأسرة، أكثر من ثلث أرباع يرون أن الحوار يكون أحياناً فقط، بينما البعض فقط يرون أن الحوار موجود في الأسرة بينهم وبين والديهم.
- ◀ كما تبين أيضاً أن أسباب غياب الحوار بين الآباء والأبناء يعود لأسباب مختلفة ومن بينها خصوصاً أن أكثر من نصف الأطفال يؤكدون أن الآباء يرفضون فتح النقاش معهم ، بينما هناك من يعتقد غياب الحوار في الأسرة بسبب كثرة المشاجرات ، والبعض منهم يعتقدون أن أبائهم يحاولون دائماً فرض رأيهم حول المسائل التي يتحدثون فيها .
- ◀ تبين أن أكثر من نصف الأطفال يعتقدون أن والديهم لم يتخذوا أي موقف معين للسلوكات السيئة التي يقومون بها (اللامبالاة)، وثلث أرباع منهم تقريباً كان موقف أبائهم التهديد، وبدرجة قليلة كان موقفهم الضرب، والقليل بكثير منهم يلقون تشجيعاً من طرف والديهم.
- ◀ تبين أن ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين لا يمكنون في الليل خارج المنزل دون علم والديهم، وأن ثلث أرباع تقريباً يمكنون خارج المنزل ليلاً ولا يخبرون والديهم، وتبين أنهم سبق مراراً أن مكثوا خارج المنزل دون علم والديهم مرة و مرتين وأكثر من ثلاث مرات .
- ◀ كما تبين أن أكثر من ثلث أرباع الأطفال المهمشين يؤكدون سبب خروجهم من المنزل في الليل إلى المشكلات والخصومات والشجار الذي يحدث بين الوالدين، وبدرجات متقاربة يعود إلى حدوث شجار مع إخوتهم، والبعض الآخر يرون سببه الفشل الدراسي، وأيضاً يعود إلى اللامبالاة من طرف الوالدين، وأيضاً التهميش والحرمان الذي يلاقه داخل الأسرة.
- ◀ تأكد أيضاً أن العلاقة بين الأطفال الذين لهم إحوة غير أشقاء أكثر من نصفهم يؤكدون أن العلاقة بينهم سيئة ، ويعتقد أكثر من ثلث أرباع الأطفال أنها علاقة عادية ،بينما يؤكد القليل منهم أنها جيدة.
- ◀ تبين أن أكثر من ثلثي أرباع الأطفال لا يقومون بضرب إخوانهم، وتأكد أن أكثر من ثلث أرباع الأطفال تستخدم العنف (الضرب) ضد إخوتهم. حيث تبين أن من بين الأسباب التي تدفعهم ممارسة أن والديهم يحبون إخوتهم الآخرين وذلك أكثر من ثلثي أرباع منهم، بينما يرى أكثر من ثلث أرباع أن سبب العنف مرده المتاعب والاستفزازات التي يمارسها إخوته ضده .
- ◀ تبين أيضاً أن هناك تقارب في المواقف التي يتخذها الأولياء اتجاه أبنائهم الذين يضربون إخوانهم ، حيث أكثر من ثلث أرباع بالتقريب كان موقف التهديد جاء المرتبة الأولى ، وثلث أرباع معاقبة الطفل بالضرب المرتبة الثانية، ثم النصح والإرشاد ثالثاً، واللامبالاة رابعاً، بينما عبر البعض القليل منهم أن أوليائهم يقومون بتشجيعهم على ممارسة السلوك العدواني اتجاه إخوانهم .
- 2-2 أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالوضع الاقتصادية للأطفال المهمشين ما يلي :
- ◀ تبين أن أكثر من ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين أنهم يتلقون مصروف جيني من طرف والديهم ، أما القليل منهم لا يحصلون على مصروفهم لتلبية احتياجاتهم .
- ◀ يتضح أيضاً أن أكثر من نصف الأطفال يرون أن كلا الوالدين يقومان بإعطاء المصروف اليومي لهم، كما نجد أن الأب يعطي لابنه مصروفه أكثر بالمقارنة مع الأم، والبعض الآخر يحصلون على المصروف من الأقارب أو الأصدقاء أو الاقتراض أو السرقة.
- ◀ تبين أن أكثر من ثلثي أرباع بالتقريب يؤكدون أن المصروف اليومي لا يلبي احتياجاتهم، بينما أقل من ثلثي أرباع يرون أنه كاف لتلبية احتياجاتهم .

- ◀ اتضح أن تقريبا ثلثي أرباع الأطفال المهمشين الذين لا يلي المصروف اليومي احتياجاتهم يلجئون إلى السرقة، وأقل من ثلث أرباع الأطفال يقترضونه، وأكثر من ثلث أرباع يلجئون إلى العمل.
- ◀ تبين أن مجالات إنفاق المال الذي يحصل عليه الطفل متنوعة ومتعددة تختلف باختلاف الحاجة وتباينت أرائهم واستجاباتهم، حيث جاء في المرتبة الأولى كأكبر احتمال تنفق على الطعام والمأكولات والحلويات، في المرتبة الثانية الإنفاق على قاعات الألعاب التسلية، وفي المرتبة الثالثة الإنفاق على السجائر، ثم شراء مستلزمات أخرى قد تكون حاجيات خاصة متنوعة، وبعضهم ينفقها في شراء المخدرات والكحول .
- ◀ تأكد أيضا أن الغاية من قضاء الأطفال عطلمهم في العمل متباينة، ومتعددة من بينها كانت المساعدة في تسديد مصاريف الدراسة في المرتبة الأولى، و سد الحاجات الأسرية ثانيا، وأخيرا شراء حاجات خاصة .
- ◀ اتضح كذلك أن نوع العمل الذي يقوم به الطفل في عطلة الصيف متباين في النشاط الذي يمارسه متمثلا في بيع السجائر في المرتبة الأولى، وتليها الأكياس البلاستيكية ثم المأكولات الخفيفة ، ثم بيع الجرائد، وأنشطة أخرى كبيع الحلويات (العلكة مثلا).
- 2-3 أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالوضعية التعليمية للأطفال المهمشين ما يلي :
- ◀ تبين بالتقريب ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين الذين توقفوا عن الدراسة ، بينما أكثر من ثلث أرباع من الأطفال يزاولون تعليمهم ، حيث كان بالتقريب كل حالات المتوقفين عن الدراسة قبل التحاقهم بالجمعية ، والبعض القليل منهم بعد التحاقهم بالجمعية
- ◀ تأكد أن نصف الأطفال المهمشين المتوقفين عن الدراسة توقفوا في الصف الابتدائي، وثلث أرباع الأطفال في الصف الاكمامي والتقرب الثلث الآخر لم يلتحقوا بالتعليم.
- ◀ اتضح أيضا أن الأسباب التي جعلت الطفل يتوقف عن الدراسة متعددة ومتنوعة، حيث أن عدم الرغبة في الدراسة جاء في المرتبة الأولى ، ثم يليها في المرتبة الثانية سبب الرسوب المتكرر، ثم يليها في المرتبة الثالثة سبب العجز عن تسديد مصاريف الدراسة، ثم في المرتبة الأخيرة بسبب إجبار الوالدين الطفل على ترك المدرسة .
- ◀ تبين أن مساعدة والدين الطفل في التحضير للواجبات المدرسية ومراجعة الدروس جاءت بالتقريب أقل من ثلثي أرباع الأطفال، بينما أكثر من ثلثي أرباع منهم لا يحصلون على مساعدة من طرف أوليائهم ، أما الأطفال الذين لا تقدم لهم المساعدة من طرف والديهم في مراجعة دروسهم يعود إلى أسباب مختلفة ومتعددة تتمثل في إلى الأمية عند الوالدين في المرتبة الأولى ، وفي المرتبة الثانية إهمال الوالدين، وأخيرا عدم تقديم المساعدة هو تعب والديهم بعد الرجوع من العمل.
- 3- الفرضية الفرعية الثانية : مفادها تتبع الجمعيات الجزائرية أساليب هادفة إلى وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف .
- أظهرت الدراسة أن أهم الأساليب التي تتبعها الجمعيات في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف (من وجهة نظر الأطفال المنخرطين) فقد إتفقت إستجابات أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين و ذلك بدرجة دائما حيث أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يطبقون حملة من الأساليب من أجل وقايتهم من الانحراف، وتتمثل هذه الأساليب أساسا في مساعدة الطفل في حل مشكلاته الاجتماعية وتعديل عاداته السلبيه ، وكذا تعزيز الثقة بالنفس وتشجيعه العمل مع زملائه في الأنشطة المختلفة، وأيضا تعليمه مهارات علمية وثقافية متنوعة، و تشجيعه للمشاركة في الأنشطة التي تشرف عليها الجمعية، بالإضافة إلى مساعدته في الاعتماد على نفسه و التخلص من الخوف والقلق و تذليل الظروف الصعبة التي تواجهه، ومساعدته كيفية التحدث وإبداء الرأي و التسامح معه عند مخالفة الأوامر التعامل معهم بالعدل والمساواة، كما يتركزهم يقومون ممارسة نشاطاتهم التي يرغبون فيها، كما يتم للمهم وعناهم على سلوكيات خاطئة، و مساعدتهم على تكوين صدقات وعلاقات إيجابية مع الآخرين، هذا ويتم تهديدهم وعناهم عند مخالفة الأوامر، ويتم السماح لهم بإقامة صدقات محددة و إجبارهم أخيرا على إتباع الأوامر.

نستنتج أن الجمعيات تتبع أساليب تربوية متنوعة تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

و هذه النتيجة تجيب على التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة الخاص بالأساليب التي تتبعها الجمعيات الجزائرية الهادفة إلى وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف.

4- الفرضية الفرعية الثالثة: مفادها تتبع الجمعيات الجزائرية برامج وأنشطة تساعد في وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.

أظهرت الدراسة أن الجمعيات تتبع جميع الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية الهادفة لوقاية الأطفال من الانحراف (من وجهة نظر الأطفال)، فقد إتفقت استجابات أفراد العينة من الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات و ذلك بدرجة دائما ، وعليه يمكن القول أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يطبقون جملة من الأنشطة التربوية الهادفة من أجل وقايتهم من الانحراف، وتتمثل هذه الأنشطة التي تعتمدها أساسا في الدروس الدينية والإرشاد ، و برامج تحفيظ القرآن والحديث الشريف ، والمسابقات الدينية ومحاضرات تربوية وعلمية و المسابقات العلمية والثقافية ، و تنظيم المسرحيات ، و الرحلات والمخيمات الصيفية ، وكذا توفير الألعاب الترفيهية و تنظيم الأنشطة الرياضية ، بالإضافة إلى تعليمهم الاناشيد الوطنية و الدينية والتربوية.

نستنتج أن الجمعيات توفر برامج وأنشطة مختلفة (تربوية — ثقافية ، دينية) تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

و هذه النتيجة تجيب عن التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة و الذي يستفسر عن دور البرامج والأنشطة التي تتبعها الجمعيات في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

5- الفرضية الفرعية الرابعة : توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات الجزائرية تساعدهم في أداء أدوارهم بفعالية. كما أظهرت الدراسة أن المربين في الجمعيات تتوفر فيه المهارات و الكفاءات التي تساعدهم على أداء أدوارهم (من وجهة نظر الأطفال) و ذلك بدرجة دائما فقد إتفقت إستجابات أفراد العينة من الأطفال حيث أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يتوفرون على المهارات والكفاءات ، وتتمثل هذه المهارات أساسا في القدرة على كسب صداقة الطفل و التأثير عليه، وكذا القدرة على تطبيق الأنشطة المختلفة، وأيضا التعرف على الظروف الاجتماعية وفهم المشكلات التي يعانون منها ، وأيضا القدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية و النفسية، و حل المشكلات التي تواجههم، وكذا تعزيز الثقة بالنفس لدى الطفل، و تزويد الأطفال بالخبرات المختلفة أيضا القيام بدور وسيط بين الطفل والمجتمع الخارجي ، وأخيرا تكريس القيم الأخلاقية والتربوية للأطفال.

نستنتج أن المربين في الجمعية يتوفرون على المهارات والكفاءات التي تمكنهم من وقاية الأطفال المهمشين وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

و هذه النتيجة تجيب عن التساؤل الرابع من تساؤلات الدراسة و الذي يستفسر عن توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات الجزائرية التي تساعدهم في أداء أدوارهم بفعالية.

خاتمة:

إن المعدلات القياسية التي وصلتها الجريمة في المجتمع الجزائري تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ودعوة كافة الأطراف المعنية بمسألة أمن وسلامة المجتمع ومن دون إقصاء أو تهميش البحث عن الحلول الكفيلة بمعالجتها، والتي نعتقد أنه من المفيد جدا التركيز فيها على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وحمايته من كل الآفات الاجتماعية وحثهم على بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك، كما ندعو إلى

إشراك الأطفال المعرضون للخطر والذين يعانون من الحرمان والتهميش والإقصاء - وهم أكثر الفئات عرضة للانحراف - في الجمعيات والنوادي التربوية والثقافية، وعدم تهمةهم وذلك لاندماجهم في المجتمع وتحسين الظروف الاجتماعية التي يعيشونها أو التي تهدد مستقبلهم، مما يرجع لهم الأمل في غد أفضل وحياة أحسن ويصرف نظرهم عن التفكير في أي سلوكيات خاطئة تهدد بأمن وسلامة مجتمعهم، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني والتنسيق فيما بينهم إلى وضع إستراتيجيات واضحة كفيلة بمحاصرة الانحراف والقضاء على أسبابه وكذلك بالتنسيق مع مختلف القوى الاجتماعية، وخص بالذكر المؤسسات الضبطية " العدالة ، الشرطة ، الدرك الوطني" وإشراك الباحثين الاجتماعيين والنفسانيين والقانونيين في وضع آليات عملية دائمة ومستمرة قاعدتها منبعثة من منظومة صالحة لكل أصناف وأنواع الانحراف والجريمة، وكذا وضع أسس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، لأن الانحراف يبدأ ويكتسب من مرحلة الطفولة باعتبار أن أطفال اليوم هم رجال المستقبل وهم جزء من الحاضر وبناء في المستقبل ، وقد تكون تعيش هذه الفئة في ظروف اجتماعية صعبة وتعاني من مظاهر التهميش، لذا وجب على المختصين في مجال الوقاية أن يقومون بوضع آليات الوقاية والحماية لهؤلاء الأطفال للتقليل من انتشار ظاهرة الإحرام في المجتمع .

قائمة المراجع:

1. خولة بومدين، أكثر من 12 ألف طفل في سوق الإحرام سنة 2002، حوادث الخير، ع14، الجزائر، مارس 2003.
2. سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر 1998. ص129
3. *Frederic Maatouk ;Mohamed Debs: Dictionary of sociology : English-French-Arabic Beirut, Lebanon : Academia, 1993,p131*
4. السيد علي شتا، باثولوجيا العصيان و الاغتراب، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997. ص16
5. معمر داوود: "سوسيولوجية المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، عنابة، الجزائر، جوان 2000. ص81
6. بوطيب بن ناصر، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون" 06/12 www.bouhania.com
7. عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، واقع آفاق، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15 فبراير/شباط 2007، مجلس الأمة الجزائرية.
8. رمضان الألفي، رؤية خاصة لآفاق الاستراتيجية الأمنية لدخول القرن الحادي والعشرين، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 12، القاهرة، 1997، ص87.
9. طارق علي، "رؤية استراتيجية لتفعيل سياسات منع الجريمة"، مركز بحوث الشرطة ، القاهرة، 2005 . ص144
10. مأمون محمد سلامة، " دور الشرطة في المجتمعات امن المنظور الوقائي والمنظور القضائي"، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد 12، القاهرة 1997. ص160.
11.) (<http://www.staralgeria.com> 2007-08-01, 22:29